



ادارة التعليم
مديرية التعليم العام
قسم التعليم غير النظامي

برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين (محو أمية الشباب) في وزارة التربية والتعليم

اعداد

أ. عبدالله الناصر/ رئيس قسم التعليم غير النظامي

٢٠١٤

المقدمة

يُقاس تطور الأمم بتطور أجهزتها التعليمية، فالتربية الصحيحة هي أساس تنمية العنصر البشري، وبالمعرفة وحدها تكسر الأمم حاجز التكنولوجيا والتطور والتقنية، وتكون قادرة على التكيف والتفاعل الإيجابي مع البيئة التي تعيش فيها.

ولما كان التعليم استثمارًا بشريًا يعود بالنفع على الفرد والمجتمع متمثلًا في النهوض بالتنمية الشاملة ورفع المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فقد عقدت الشعوب الآمال على النظم التعليمية لتحقيق أعلى عائد في الكَم والكيف، حتى يسهم النظام التعليمي في تنمية الإنسان محور عملية التنمية بالمجتمع، وذلك بشكل فعال وبكفاءة عالية، ورصدت له الدول إمكانات مادية وبشرية ضخمة؛ إذ بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج القومي الإجمالي أعلى مستوياته في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث بلغت نسبة الإنفاق فيها (٥,٧٪)، تليها دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنسبة (٥٪)، أما في الدول العربية مجتمعة فقد كانت نسبة الإنفاق على التعليم (٤,٥٪) من الناتج القومي الإجمالي، وإجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي (٢٥,٧٪).

وعلى الرغم من أن كثيرًا من الدول قامت برصد ميزانيات ضخمة من أجل مواجهة متطلبات العملية التعليمية، إلا أن القطاع التعليمي لم يزل يواجه مشكلات عديدة وعلى رأسها مشكلة التسرب التي أدى بروزها إلى تأخير مسيرة التنمية الشاملة في كثير من تلك البلدان، وإلى زيادة حجم الأمية، وضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، وزيادة الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، وتفاقم حجم المشكلات الاجتماعية، وإضعاف خارطة المجتمع وإفسادها، وتحويل اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، كما أدى التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالي سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحد وتعوّق تطور المجتمع.

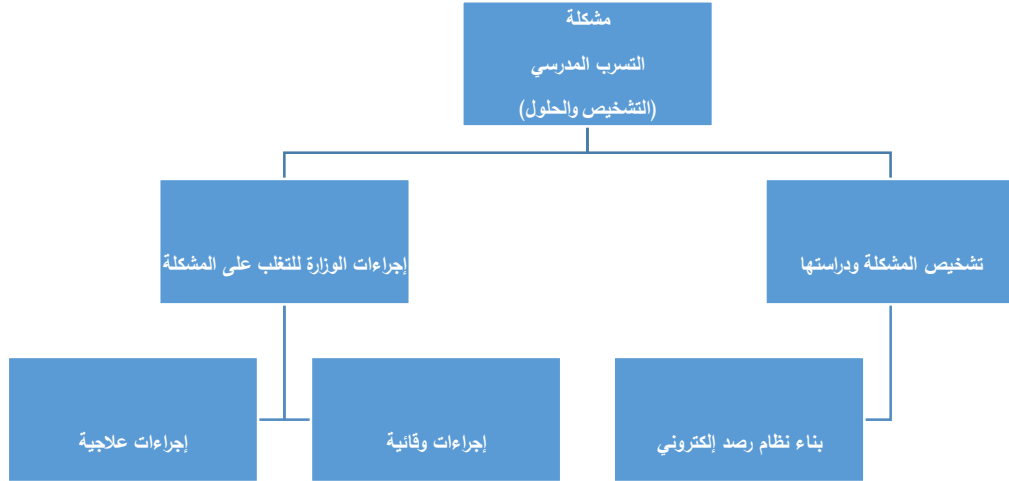
وتعدُّ مشكلة التسرب ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو واقع تربوي منها، وتتفاوت في درجة حدتها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى مرحلة أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، فقد كانت نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول ووصلوا إلى الصف الأخير (٧٩٪) في جنوب وغرب آسيا، و (٦٣٪) في أفريقيا، أما في الدول العربية فبلغت القيم الوسطى (٩٤٪)، وفي آسيا الوسطى (٩٧٪)، وبلغت أكثر من (٩٨٪) في أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الشمالية.

ورغم أن ظاهرة التسرب من التعليم ذات طابع عالمي وتعاني منها معظم دول العالم، إلا أن المشكلة تكمن في الفروقات الكبيرة بين حجم انتشارها من دولة إلى أخرى وفي الاختلاف الكبير في طبيعة الأسباب التي تقف وراءها، ففي الدول المتقدمة تتراوح نسبة التسرب بين (٠-١٪) وهي

تكاد تكون معدومة، وتقع أسبابها في هذه الدول خارج مسؤولية النظام التربوي أو النظام السياسي والاقتصادي، وتتنحصر أسبابها هنا على مستوى نوعي وضيق جداً مرتبطة بإشكاليات في الأسرة أو في الطالب نفسه، عدا ذلك فإن صرامة الإجراءات القانونية المتبعة للحيلولة دون التسرب تحصر الظاهرة في حدودها الدنيا، وهو عكس ما يجري في الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية، حيث أنّ التسرب يقوم على خلفية اقتصادية وسياسية وتربوية، وعلى هذا الأساس فقد أخذت الجهود الدولية في العمل على خفض نسبة التسرب، كما أكدت المؤتمرات الدولية على الأعضاء والمشاركين فيها ضرورة العمل على تقليل نسبة التسرب العالمية.

الجهود الأردنية لمعالجة التسرب

يُعدُّ التسرب المدرسي مشكلة خطيرة؛ كونه يشكل تحدياً أمام توفير التعليم للجميع، وعائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة والاستثمار الفعّال لطاقات الشباب وإمكاناتهم، وشكلاً من أشكال الهدر التربوي التي يعاني منها النظام التعليمي، ومؤشراً يعكس مدى تحقق الأهداف التعليمية، وامتلاك الطلبة المهارات الأساسية اللازمة لمواصلة التعلم، أو لتعليم مهنة ما وفق حاجات سوق العمل. وإدراكاً من الوزارة لخطورة الآثار السلبية للمشكلة وأهمية التصدي لها، فقد عملت الوزارة على ترجمة الرؤى والتوجهات اللازمة للتغلب على المشكلة ضمن سلسلة من الإجراءات العلاجية والوقائية حسب ما هو مبين في الشكل التالي:



أ- تشخيص المشكلة ودراستها، ويتم ذلك من خلال بناء نظام رصد إلكتروني

يهدف بناء نظام الرصد الإلكتروني إلى توفير المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الرشيد، ودعمًا لتحقيق تكافؤ الفرص في التعلم الكمي والنوعي للجميع، واستثمار الموارد المتاحة البشرية والمالية. فقد تم بناء نظام إدارة المعلومات (EMIS) بهدف تحقيق التكامل بين أنظمة المعلومات التربوية والإدارية في مركز الوزارة وتطوير الكفاءة المؤسسية لمركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم و المدارس.

ويتم من خلال منظومة التعلم الإلكتروني اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

أولاً: رصد غيابات الطلبة

تتم متابعة التزام الطلبة بالدوام المدرسي، وتُرصَد غياباتهم لضمان عدم انقطاعهم عن الدراسة، حيث يتولى المعلم (مربي الصف) عملية رصد الغيابات بصورة مستمرة وتوثيق ذلك ورقياً في سجل الحضور اليومي للطلبة، ثم توثق إلكترونياً ومن ثم التوثيق الإلكتروني من خلال حساب مربي الصف؛ حيث يتم إدخال غيابات الطلبة على منظومة (eduwave).

ثانياً: متابعة غيابات الطلبة

تتم متابعة الطلبة متكرري الغياب من خلال الإدارة المدرسية والمرشد التربوي، ففي حال تكرر غياب الطالب يتم تنفيذ جلسات إرشادية من خلال المرشد التربوي في المدرسة، ويتم التواصل مع ولي الأمر بإشعاره خطياً أو هاتفياً بغياب الطالب أو بإستدعائه إلى لمدرسة إن لزم الأمر.

ثالثاً: متابعة الطلبة المنقطعين (متكرري الغياب)

تتم متابعة الطلبة المنقطعين ومتكرري الغياب من خلال تنفيذ جلسات إرشادية للتحقق من أسباب الغياب، وإشعار ولي الأمر بتكرر غياب الطالب، وفي حال تجاوز غياب الطالب الحد المسموح به، تتم مخاطبة مدير المديرية التي تتبع لها المدرسة لمخاطبة الحاكم الإداري حسب ما نص عليه قانون التربية والتعليم فيما يتعلق بالزامية التعليم الأساسي.

رابعاً: متابعة الطلبة المتسربين

يتم بدايةً تحويل وضع الطالب التعليمي (ممن زادت نسب غيابهم غير المشروع عن الحد المسموح به وفق الأسس المعمول بها في الوزارة) من خلال حساب مدير المدرسة على منظومة التعلم الإلكتروني (eduwave)، حيث يتم تحويله إلى "متسرب".

خامساً: الربط بين المدرسة والمديرية والإدارة المعنية في مركز الوزارة

عملت وزارة التربية والتعليم على بناء وتوفير نظام معلومات إداري تربوي متكامل يساهم في رسم و توجيه السياسات من خلال توفير المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الرشيد، ويدعم تحقيق تكافؤ فرص التعلم الكمي والنوعي للجميع باستثمار الموارد المتاحة البشرية

والمالية، فيتم من خلال نظام (EMIS) استخراج المؤشرات التربوية اللازمة، وانطلاقاً من استخدامات نظام الربط الإلكتروني يتم الحصول على البيانات كافة المتعلقة بالطلبة متكرري الغياب والمتسربين، وتمكين ولي الأمر من الإطلاع على منظومة التعلم الإلكتروني من خلال حساب خاص يمكن توفيره له.

ب- إجراءات وزارة التربية والتعليم للتغلب على مشكلة التسرب

حرصت وزارة التربية والتعليم على دعم كل الجهود الوطنية الرامية إلى خدمة الإنسان، ومن هذا المنطلق وترجمة لشعار "التربية قضية وطنية" عملياً من خلال تعزيز مشاركة المؤسسات المجتمعية المختلفة في عملية تطوير النظام التربوي ومتابعة فعالياته، فقد عملت وزارة التربية والتعليم جاهدة مع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بظروف الطلبة المتسربين لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ووضع سياسات مساندة ومتبادلة بين القطاعات المختلفة، والسعي إلى الحد من التسرب المدرسي، فإذا تركت هذه الفئة دون رعاية وعناية، فإنه يتشكل ولاسيما بين أفرادها ثقافة فرعية خاصة مخالفة لثقافة المجتمع وخارجة على القانون والعرف الاجتماعي، ولاسيما أن هذه الفئة تتسم بالميل إلى العبث والاستهتار بالامتلاك العامة، والمجاهرة بالخروج على الأدب العام والمخالفات المرفوضة المتكررة، وعدم احترام مشاعر الآخرين.

لذا وإيماناً من الوزارة بأهمية تكامل الجهود وانسجام إجراءات العمل اللازمة للحد من مخاطر مشكلة التسرب، تم العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة للحد من مخاطر المشكلة على النحو التالي:

أولاً: الإجراءات الوقائية

قامت الوزارة بإجراءات وقائية عديدة للحد من مشكلة التسرب المدرسي، ومنها:

1. الارتقاء بالتعليم الأساسي وتجويده وتأكيد مفهوم إلزامية التعليم.
2. إعداد برامج التقوية للمقصرين، والتوسع في فتح غرف مصادر التعلم.
3. تفعيل برامج الدراسات الصيفية.
4. تطوير الخدمات الإرشادية المتاحة ولاسيما بخاصة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
5. تطوير المناهج والبرامج التعليمية.
6. استخدام بدائل العقاب البدني لمعالجة مشكلات الطلبة.
7. عقد الندوات والمحاضرات للتعريف بأخطار التسرب.
8. تفعيل دور المجالس البرلمانية.

ثانياً: الإجراءات العلاجية

قامت الوزارة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية بتنفيذ إجراءات عمل وسياسات تطبيقية تخرج عن كونها توصيات أو نداءات، بل تعدت ذلك من مجرد تطلعات وتوجهات إلى واقع الممارسات العملية الفعلية، ومن هذه البرامج:

١. تنفيذ برنامج التغذية المدرسية، وتتوسع الوزارة في هذا البرنامج سنوياً ليشمل طلبة المرحلة الأساسية كافة، كما تتوسع الوزارة في البرنامج أفقياً على مستوى المناطق الجغرافية لمعالجة سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسبب التسرب.

٢. تنويع أساليب التقويم المدرسي لتتعدد طرائق وتقنيات تقويم تحصيل الطلبة، مما يسهم في تقليص نسب الرسوب، وبالتالي زيادة الدافعية لدى الطلبة للبقاء في المدرسة.

٣. تحسين وتطوير المناهج والبرامج التعليمية، بإدخال الأنشطة التعليمية المساندة للمناهج الدراسية، وبإشراك الطالب في التخطيط للأنشطة والمتطلبات التعليمية.

٤. البرامج التعويضية الموازية، وهي برامج تعليمية لمن ترك مقاعد الدراسة ولا يستطيع العودة إلى المدرسة، مثل برامج: الدراسات المنزلية، والدراسات المسائية، ومحو الأمية، وبرنامج "تعزيز الثقافة المتسربين"، وكذلك برنامج "الحد من عمل الأطفال"، وبرنامج "من المدرسة إلى المهن"، وبرنامج "تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية".

وتعكف الوزارة حالياً على توفير قاعدة بيانات للمتسربين للوقوف على أسباب التسرب ومحاولة معالجتها، وعليه فقد سجل الأردن مستوى متقدماً في حسن أدائه التعليمي حسب ما أشارت إليه التقارير العربية والدولية.

برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين (محو أمية الشباب)

كان لشراكة وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣ إسهاماً كبيراً في مجال توفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين وتقديم العون لهم من خلال تصميم وبناء وتفعيل برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، بما يحقق إعادة دمجهم مع فئات المجتمع الأخرى، وتأهيلهم علمياً وأخلاقياً ومهنياً للانخراط بشكل إيجابي في مجتمعهم، وإيجاد فرص تعليمية تعويضية تشغيلية متاحة لهم.

وخلال الأعوام من ٢٠٠٣-٢٠٠٥ عملت الوزارة ومؤسسة كويست سكوب على استكمال تطوير الأدوات اللازمة للبرنامج من مواد قرائية ومواد تدريبية، وتدريب معلمين مؤهلين للعمل كمتسربين في المراكز التعليمية.

وتسعى مذكرة التعاون المشترك ما بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب منذ العام ٢٠٠٥ إلى الاستمرار والتوسع بنموذج برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بما يضمن جودة آليات

عمل البرنامج ومخرجاته، وبشكل خاص استثمار منهجية التعليم التشاركي وضمان استمرار عمليات مراجعة وتقييم البرنامج، فتمّ اعتماد مؤسسة كويست سكوب بوصفها جهة مختصة مع إدارة التعليم العام في وزارة التربية والتعليم للإشراف على أيّ أنشطة متعلقة ببرنامج الثقافة للمتسربين، وذلك لغايات ضبط جودة منهجية البرنامج ونوعية التدريب. وتم تشكيل لجنة فنية مشتركة للإشراف المباشر على تنفيذ البرنامج والتنسيق مع الجهات العاملة في ميادين تعليم المتسربين.

بناء البرنامج

لقد روعي في بناء البرنامج القول المشهور لأرنست همنغواي: "إذا عرفنا كيف فشلنا نفهم كيف لنجح"، وحرصًا من الوزارة ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط على أن يكون الطفل المتسرب المحور الأساسي لمراحل بناء البرنامج كافة، فقد تم الاعتماد على منهجية البحث السريع بالمشاركة للوصول للأطفال المتسربين في أماكن تواجدهم؛ بهدف التعرف إلى روتين حياتهم اليومي، وتحسس مطالبهم، والوقوف على أسباب تسربهم، والسؤال عن تفضيلاتهم والأنشطة المحببة لهم. وقد تم الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها عملية البحث السريع والتوصيات التي تضمنتها الدراسات التشخيصية لأسباب التسرب في عملية البناء.

أهداف البرنامج

يسعى البرنامج إلى إكساب الطلبة المتسربين من المدارس ضمن الفئة العمرية من (١٣-١٨) سنة للذكور و(١٣-٢٠) سنة للإناث مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات، وتأكيد على حقوقهم التعليمية المهملة وتطوير نضجهم المهني بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني.

مدة الدراسة في البرنامج

يمر الدارسون في هذا البرنامج ضمن ثلاث حلقات دراسية الأولى والمتوسطة والنهائية، مدة كل حلقة ثمانية أشهر، الأولى أو الابتدائية يستطيع المشاركون من خلالها اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، والثانية تتعلق بالثقافة العامة، وهي العلوم والجغرافيا والتاريخ والمهارات الإرشادية، كأسلوب حل المشكلات والحاسوب واللغة الإنجليزية، أما الأخيرة فتركز على النضج المهني بشكل رئيس، حيث يتعرف المشاركون إلى المهن ومتطلباتها، وإلى بعض المهارات المعرفية والحرفية المتعلقة بها. كما يتم التطرق في كل مرحلة دراسية لمواضيع دينية، وذلك لحاجة المشاركين باستمرار (كما كانوا يعبرون) للتعرف إلى بعض الجوانب الروحانية.

المنهاج

تم وضع مجموعة من المواد القرائية، وتم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتم إقرارها في الوزارة بقرار مجلس التربية والتعليم رقم (٢٠٠٤/٥٥) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٤م، والتي تم إعدادها من قبل متخصصين في المناهج، وتشتمل المواد القرائية التي تدرس للدارسين في الحلقة الأولى من البرنامج على مواد (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والرياضيات، والتربية الوطنية، والتربية المهنية)، وتعادل المواد التي تدرس لصفوف المرحلة الأساسية من الصف الأول حتى الصف الرابع الأساسي، والمنحى التكاملي للحلقة الثانية يعادل المواد من الصف الخامس الأساسي حتى الصف السابع الأساسي، والمنحى التكاملي للحلقة الثالثة يعادل المواد من الصف الثامن الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي، إضافة إلى تدريس اللغة الإنجليزية والحاسوب للحلقات جميعها.

طرائق وأساليب التعلم

أكدت نتائج الدراسات التشخيصية لأسباب التسرب أن أساليب وطرائق التدريس التقليدية التي تتمحور حول المعلم وتعدّه محور العملية التعليمية كانت سبباً رئيساً من أسباب التسرب، ولذا حرص القائمون على بناء البرنامج على اختيار أساليب وطرائق تدريسية تأخذ بعين الاعتبار حاجات الطلبة ورغباتهم، وتراعي قدراتهم بعدّهم محوراً رئيساً في العملية التعليمية، حيث تم استخدام منهجية النص (التربية الشعبية) في عملية التعلم، وتم تحليل هذا النص واستخلاص المعرفة منه، وجرى استخدام وسيلة مساندة وهي المواد القرائية على شكل كتيبات، كما تم إعداد نماذج للجلسات وهي ما يسميه البعض في لغة المدربين (خطط الجلسات)، التي تتضمن هدفاً ومخرجاتاً لكل جلسة والأدوات المستخدمة والنشاط بالتفصيل.

كما يستعين الميسر في الجلسات بمجموعة من الأنشطة الميدانية حسب ما يراه المشاركون مناسباً، وهي عادة ما تكون ممتعة للغاية لأنها غير متاحة لهم في حياتهم اليومية، وتتضمن رحلات جماعية ورسماً في الطبيعة وسباحة أو درس طبخ أو إعداد وجبة طعام، أي حسب ما يبدعون من تخيل، وهي بالعادة غير مكلفة لكونهم يستخدمون المصادر المتاحة في المجتمع المحلي، كما أنها تعتمد على مشاركات مؤسسات المجتمع المدني والمتطوعين والأسر.

تقويم الطلبة (الدارسين)

يتوجب على الميسر أن يجري تقييماً يومياً للجلسات التعليمية للتعرف إلى مدى تواصل المشاركين في الجلسات واستفادتهم واستمتاعهم. وفي بداية تنفيذه لهذه الجلسات يجري الميسر تقييماً لمهاراتهم الكتابية للتعرف إلى مدى تجانس المشاركين في المهارات.

ومن ضمن متطلبات برنامج "تعزيز الثقافة للمتسربين" إجراء متابعة لكل مرحلة ينهيها المشارك في البرنامج؛ أي إعطاء نسبة مئوية للتواصل والمشاركة الفعالة في الجلسات، ونسبة مئوية أقل

للاختبارات ضمن المهارات المعرفية التي اكتسبها المشارك في البرنامج، وبذلك يحصل المشارك في نهاية المراحل الثلاثة على شهادة لأغراض التحاقه في مؤسسة التدريب المهني في مستوى عامل ماهر. وقد حرص القائمون على بناء البرنامج على استخدام التقويم بأنواعه المختلفة (التقويم القبلي، والتكويني، والبعدي) على النحو الآتي:

١. التقويم القبلي (التشخيصي)

تم تصميم مجموعة من الاختبارات التشخيصية في مادتي الرياضيات واللغة العربية من قبل المختصين في الوزارة لقياس المستوى الأكاديمي للطلبة، والتعرف إلى الحصيلة المعرفية التي يمتلكونها، والاعتماد على مجموعة من الاختبارات النفسية للتعرف إلى ميول واتجاهات الطلبة المتسربين، وقياس مفهوم الذات لديهم، والوقوف على حجم الخبرات الحياتية التي يمتلكونها.

التقويم التكويني

قد تكون الامتحانات سبباً في كره المدرسة والتغيب عنها أو التسرب منها، ولذا فقد استخدم المعلمون أدوات تقييم تعتمد على الملاحظة للحكم على مقدار التغيير في سلوك الملتحقين، ومراعاة قدرات الطلبة عند وضع أسئلة الاختبارات، والحرص على تقديم التغذية الراجعة المباشرة للدارسين عن مستوى أدائهم.

٣. التقويم الختامي (النهائي)

يتم تقييم الدارسين في البرنامج وفق مستوى مشاركتهم في الأنشطة والفعاليات التي يتطلبها البرنامج سواء على مستوى الدروس الصفية أو خارج الغرفة الصفية، ويخصص لها (٥٠٪) من مجموع العلامات النهائي، وللحضور والغياب (١٠٪)، وللاختبارات التحصيلية بواقع اختبارين في كل حلقة (٤٠٪).

مواعيد الدوام في المراكز

يتميز الدوام في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين بالمرونة العالية، إذ يتم تحديد دوام المراكز مساءً وفق ظروف الدارسين ودرجاتهم، وبما يتناسب مع أوقاتهم، ولمدة لا تتجاوز ثلاث ساعات يومياً.

الأنشطة والفعاليات التي تقدم في البرنامج

للأنشطة التربوية التي يمارسها الدارسون خارج نطاق الغرفة الصفية في المركز أهمية كبيرة في الترويج عنهم وإشباع ميولهم، وهذا ما أدركه القائمون على تنفيذ البرنامج، فتم تخصيص موازنة فصلية لكل مركز لتغطية نفقات الأنشطة، وتمت إقامة العديد من المخيمات والرحلات والأنشطة الترويحية، ويتم توزيع الدارسين على هذه الأنشطة حسب ميول كل منهم ودرجاته.

الهيئة التدريسية التي تنفذ العملية التعليمية

يقوم بالتدريس في مراكز البرنامج معلمون (من معلمي المدارس الحكومية) تم اختيارهم بعناية وفق شروط معينة، وتم تدريبهم على أساليب التعلم النشط والتعلم التشاركي، وطرق إدارة الوقت، وأساليب تعديل السلوك، وأساسيات في علم النفس التربوي والإرشاد، وتأكيد أدوارهم الجديدة بوصفهم مديرين للحوار، وميسرين لعملية التعلم.

الإشراف على البرنامج ومتابعته

يتابع تنفيذ البرنامج والإشراف عليه لجان عليا وفنية، ومديرو التربية والتعليم، ومنسق البرنامج في الوزارة، ومتابعون ميدانيون، وضباط ارتباط ومديرو المراكز، الذين تم إخضاعهم جميعاً لدورات متخصصة في طرق المتابعة والتقييم.

البيئة الصفية

تمت مراعاة ملاءمة البيئة الصفية لمنهجية البرنامج، بأن يكون المكان محبباً وهادئاً وملائماً لخصوصية المشاركين من ناحية، وبسيطاً وغير مكلف وقريباً من مواقع السكن والعمل في الوقت نفسه من ناحية أخرى. وتتكون البيئة التعليمية المادية من (لوح وطباشير أو لوح أبيض وأقلام، وجهازي تلفزيون وفديو، ومسجل، ومقاعد مريحة، وطاولة وسط، وسجاد، وخزانة لحفظ المواد التعليمية المساندة، وخزانة مقسمة لخلايا أو صناديق لكل مشارك مع مفتاح، ووسائل تعليمية مساندة كنموذج أجهزة جسم الإنسان ومجسم الكرة الأرضية).

إن وجود الصف التعليمي في مكان قريب من أماكن تواجد الدارسين، يجعل عملية قدومهم غير مكلفة وسهلة وغير منقّرة، ويمكنهم من التواصل باستمرار، كما أن وجود الصف ضمن مؤسسة مثل المدرسة يشعرهم بحبة الناس واحترامهم لهم، ويتقبل هذه المؤسسة لتواجدهم ومشاركاتهم فيها.

ميزانية البرنامج

تم تخصيص ميزانية في الوزارة لتغطية نفقات تأثيث وتجهيز المراكز ودفع مكافآت العاملين فيها، وتم الاعتماد كذلك على دعم الشركاء كمؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط في تغطية نفقات المراكز منذ بداية تأسيسها، والصندوق الأردني الهاشمي، ومنظمة اليونسكو، واليونسيف.

أعداد المراكز والدارسين

حرصت الوزارة منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالتعاون مع الشركاء على فتح مراكز لتعزيز الثقافة للمتسربين في المناطق التي يوجد بها طلبة متسربون.

ويوضح الجدول التالي عدد مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين وعدد الملتحقين بها للأعوام من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٣م:

العالم	عدد المراكز (تراكمي)	عدد الملتحقين بالمراكز
٢٠٠٥	١٠	١١٧
٢٠٠٦	١٣	١٦٢
٢٠٠٧	٢٧	٣٧٢
٢٠٠٨	٣٩	١٨٤٣
٢٠٠٩	٣٩	١٥٩٠
٢٠١٠	٤٥	١٠٣٤
٢٠١١	٤٧	١٢٩٨
٢٠١٢	٤٧	٧٦٤
٢٠١٣	٥١	١٥٠٠
المجموع	٥١	٩٦٨٠

المجالات الريادية في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

إن المستعرض للتجارب الدولية في مجال تنفيذ البرامج التعليمية للطلبة للمتسربين وما تتضمنها من تطلعات ورؤى مستقبلية، والمتأمل الحضيف للتجربة الأردنية الريادية المتمثلة في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، يستشعر عناصر القوة فيه، ويدرك عوامل نجاحه والتي تمثل التطلعات والرؤى المستقبلية لتلك البرامج، وتتمثل ريادية البرنامج في المجالات العديدة التي من أبرزها:

المجال الأول: رفع مستوى القرائية لدى الملتحقين بالبرنامج

يُعدُّ التعليم أساساً لتنمية الأفراد وتقدمهم في المجالات كافة، حيث إن الفرد لا يستطيع الريادة والتقدم بأي عمل ما لم يكن لديه قدر كافٍ من التعليم، ولذا فقد اعتمد البرنامج على منهجية التعلم التشاركي بهدف إكساب الدارسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، والتي يحتاجونها لينهجوا نهجاً جديداً ويحدثوا تغييراً في حياتهم، حيث تم وضع مجموعة المواد القرائية وتم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم وتم إعدادها من قبل مختصين في المناهج، وتشتمل المواد القرائية التي يتلقاها الدارسون على مدار (٢٤) شهراً على ما يلي:

- في الحلقة الأولى من البرنامج تشمل مواد (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والرياضيات، والثقافة العامة، ومهارات الحياة الأساسية)، وتعادل المواد التي تدرس لصفوف المرحلة الأساسية من الصف الأول الأساسي حتى الصف الرابع الأساسي.
- المنحى التكاملي للحلقة الثانية والرياضيات، ويعادل المواد من الصف الخامس الأساسي حتى الصف السابع الأساسي.
- المنحى التكاملي للحلقة الثالثة والرياضيات، ويعادل المواد من الصف الثامن الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي.
- تدريس اللغة الإنجليزية والحاسوب للحلقات جميعها.

المجال الثاني: تنمية وتعديل سلوك الملتحقين بالبرنامج

تم تصميم منهجية البرنامج بما يساهم في تنمية وتعديل السلوك من خلال تزويد وإكساب المتسربين من المدارس ذكورا وإناثا، مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية وفق برنامج تعليمي يتناسب واحتياجاتهم، حيث اعتمدت منهجية البرنامج وفق هذا المجال بشكل رئيس على ما يلي:

- التكاملية، فعملية التعلم مسألة تكاملية بين الدارسين المتسربين والميسر، بمعنى أنهم يقررون ويضعون الأنشطة التعليمية مع الميسر، ويعمل الميسر على صياغة الإطار العام لعملية التعلم.
- أنّ التعلم عملية تبادلية بين الأطراف، ففي الوقت الذي يتعلم فيه الدارسون المتسربون من الأنشطة والفرص المتاحة لهم، يتعلم الميسر أيضاً من الفرص المتاحة ومن التفاعل المستمر مع المتسربين.
- أن عملية التعلم التشاركي تطوّر وتنمي جوانب مختلفة من حياة الدارسين وأدوارهم؛ لكونها لا تتركز في اتجاه محدد للأنشطة والمعرفة بل تنتشعب وتتنوع، وهذا يتيح للطفل أن ينمي جوانب فردية في شخصيته كالانتماء للأسرة والمكان، وفهمه لواقعه ونفسه ومحيطه، وإدراكه لما يدور حوله من مجريات وأحداث وغير ذلك.
- أن عملية التعلم التشاركي تتيح الفرصة للمشاركين للوعي بحقوقهم الإنسانية وكيفية ممارستها والمطالبة بها ضمن دوائر مختلفة، أولها الأقران والأصدقاء، وثانيها الأسرة أو المركز الاجتماعي.
- أن المشاركين عندما يمتلكون المعرفة فإنهم يمتلكون معرفة تجريبية قادرة على تغيير الواقع، ويستطيعون المطالبة بحقوقهم المتمثلة بالمشاركة الناشطة والنقدية.
- أن عملية التعلم التشاركي هي عملية تنموية تثري أدوار الأطراف التي تشارك فيها حيث تلعب مؤسسات المجتمع المدني أدواراً إيجابية، كما تركز على حتمية البحث الجماعي عن المعلومة من قبل المشاركين في العملية، وتكريسها لتصبح ممارسة واعية تسهم في تغيير حياتهم نحو الأفضل. وقد ارتكزت منهجية البرنامج على مرتكزات عديدة، وهي:
- **المبادرة:** يشجع البرنامج روح المبادرة لدى الفئة المستهدفة، مما يعني الحد من الإحساس بالخوف وتعزيز الثقة بالنفس وبالطاقات الكامنة لديهم، كما يعني الانتقال من المبادرة الفردية إلى المبادرة الجماعية بتعزيز الحوار داخل المجموعة.
- **ارتباط الوعي بالممارسة:** يحرص البرنامج على توظيف الخبرات العملية التي اكتسبها الناس في حياتهم وخلال ممارساتهم.
- **التنمية:** يُعنى البرنامج بتطوير النظام القيمي لدى المتسربين، ويتسع مداه ليشمل الجوانب التربوية والانفعالية والاجتماعية في شخصية الطفل، فتعزيز قيم إيجابية كالصدق والأمانة

والشجاعة يساعد في تشكيل مجموعات جديدة تحفز المتسربين للاندماج فيها عوضاً عن الشللية السلبية.

- **تعزيز الأدوار:** يساعد البرنامج على امتلاك المتسربين المعارف وإتقانهم كفايات التفكير الناقد والمهارات القيادية، ويمكنهم من اتخاذ القرارات في مجتمعاتهم بإيجابية بدلاً من بقائهم أفراداً مُهمّشين.
- **الانتماء:** يكسب البرنامج المتسربين القدرة على التساؤل والحوار مع أقرانهم حول اهتماماتهم ووجهات نظرهم، ونضالهم جميعاً متكاتفين نحو مستقبل أفضل متناغم مع احتياجات مجتمعهم، مما يخلق لديهم إحساساً بالانتماء والولاء، ويحفزهم لمزيد من التقدم والنجاح.
- **الحوار:** ينمّي القدرة على التواصل وبناء العلاقات مع الآخرين، مما يؤسس جماعات دينامية ويعزز تقدير الذات لدى المتسربين، كما تعزز الممارسات الصفية كفايات الحوار الهادف لديهم مع الأطراف المتنوعة في الحياة الواقعية.

المجال الثالث: إسهام البرنامج في تهيئة الشباب للالتحاق بسوق العمل

حرصت وزارة التربية والتعليم على تهيئة الشباب وتمكينهم للالتحاق بسوق العمل إيماناً منها بأهمية الشباب وبدورهم الفعال في التنمية المستدامة لأنهم رأس المال البشري الأثمن، وذلك من خلال:

1. **التوعية المهنية:** وقد راعت الوزارة في تصميم وبناء البرنامج تأكيد محور توعية الشباب بأهمية الحرف المهنية، من خلال تصميم مادة قرائية تُعنى الحلقة الأولى منها بأهمية العمل وكيفية استخدام الأدوات والأجهزة المستخدمة في الحياة العملية، وتهتم الحلقة الثانية منها بموضوعات الصحة والسلامة المهنية والتخطيط لمهنة المستقبل، أما الحلقة الثالثة فتُعنى بإدارة المشاريع الصغيرة والتشريعات المنظمة للعمل في المملكة الأردنية الهاشمية.
2. **التهيئة المهنية:** وتتمثل تهيئة البرنامج للمتسربين به من خلال:

- الإلمام بمجموعة الحقائق والمفاهيم بصورة وظيفية تمكنه من فهم البيئة التي حوله، والمحافظة على سلامة جسمه.
- التعامل مع البيئة المحيطة به، والإسهام في المحافظة عليها وتطويرها، والاستفادة منها، وتجميلها.
- اكتساب ثقافة تقنية تمكنه من فهم آثار التقنية، والعلم، والمجتمع؛ بمساعدتها له على اتخاذ قرارات واعية في حياته اليومية.
- التعريف بدور مؤسسات المجتمع المدني، والأسرة، والقوانين، والعلاقات التي تنظمها، وتقديره لها.
- التعريف بأهمية المهنة في حياة الفرد والمجتمع، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوي والمهنة.

- التعريف بمجموعة القواعد والأنظمة التي تنظم سوق العمل، وبأهمية إدارة المشاريع الصغيرة.
- التعريف بالمهن المتوافرة حالياً والمهن المستقبلية، ومساعدته على اتخاذ قرار بشأنها والتوجه نحو المهنة التي تناسبه.
- غرس الاتجاهات المهنية الصحيحة كحب العمل، وتقديره، والدقة، والسرعة في الإنجاز، والاقتصاد في النفقات، والتزام جوانب الأمن والسلامة أثناء العمل.
- التزويد بمجموعة مهارات الحياة العامة التي تساعد على التصدي لمجموعة القضايا والمشكلات التي تواجهه.

٣. **التدريب المهني** : يسهم البرنامج وفقاً لمنهجيته في تخريج دارسين مؤهلين للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني لمدة عام واحد فقط يتخرج منها بمستوى عامل ماهر يحصل بعدها على قرض من صندوق التنمية والتشغيل يمكنه من تأسيس مشروعه الخاص به وإدارته.

٤. **مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم**: وقعت الوزارة على اتفاقية تعاون في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩م، مع مؤسسة (CHF) الدولية ومؤسسة كويست سكوب لتنفيذ مشروع "مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم" وتطبيقه في (٣٩) مدرسة موزعة في ثماني محافظات من محافظات المملكة، وذلك بهدف وقاية (٤٠٠٠) طفل من خطر التسرب، وإلحاق (٤٠٠٠) طفل متسرب بأحد الفرص التعليمية المتاحة، حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع الشركاء على توفير معلمين لتدريبهم على منهجيات التعامل مع هذه الفئة من الأطفال، ومعالجة أوضاع الأطفال المعرضين لخطر التسرب؛ وذلك بالعمل مع المؤسسات الشريكة ضمن آلية تكاملية الأدوار من خلال: (التخطيط التشاركي، وبرامج التوعية المجتمعية، وتدريب المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة للطلبة، والتعلم التشاركي، والأنشطة التعليمية الموجهة، وعملية التقييم والمتابعة)، لتحقيق هدف المشروع الذي انتهى في الثلاثين من شهر حزيران في العام ٢٠١٢م.

المجال الرابع: تنمية العاملين في البرنامج

يلتحق الميسر (المعلم) الذي يتولى إدارة العملية التعليمية في المراكز بدورة مكثفة تتضمن تدريبه على مهارات التعلم التشاركي (التربية الشعبية) التي تتضمن تعريفه بخصائص الفئة المستهدفة أيضاً، وتحتوي هذه الدورة على أدوات البحث بالمشاركة التي يحتاج الميسر استخدامها طيلة الوقت سواء في مرحلة تحديد الاحتياجات والقدرات أو في مرحلتي التنفيذ والتقييم، كما أن على الميسر الإلمام ببعض مفاهيم العمل الاجتماعي؛ فإن كان معلماً في مدرسة ابتدائية وسيمارس دوره بوصفه ميسراً عليه أن يلم ببعض المهارات كحل النزاعات مثلاً وأسلوب حل المشكلات وغير ذلك، كما تتضمن الدورة التدريبية المكثفة تدريباً على استخدام جميع المواد التعليمية المساندة كالمواد القرائية والتخطيط للجلسات وغيرها.

يُضاف إلى ذلك التدريبات المختلفة الميدانية التي من أهمها كيفية حشد المشاركين من مواقع سكنهم وعملهم، والترويج للبرنامج ضمن المحيط الجغرافي للتعريف بوجود صف تعلم تشاركي في الجوار.

والأهم من هذا وذاك اللقاءات التي يتعين على الميسر حضورها بشكل دوري (مثلاً كل شهرين)، وتعميق مفاهيمه ضمن المنهجية المتبعة، ومناقشة منجزاته، والاستعانة بخبرات زملائه من الميسرين الآخرين. فهي بمثابة خلوة لتعميق روح الجماعة بين الميسرين والعمل ضمن فريق واحد. وقد استفاد الميسرون (المعلمون) من خبراتهم في هذا البرنامج والاستفادة منها في التعامل مع الطلبة النظاميين داخل المدارس بما يسهم في الحد من تسرب الطلبة وزيادة دافعيتهم على التعلم.

المجال الخامس: الشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمدنية

إيماناً من الوزارة بأهمية الشراكة المجتمعية في توفير الخدمات التعليمية لأن التعليم يعدُّ حقاً أساسياً كفله الدستور الأردني وأكدته المواثيق الدولية، وتجسيدا منها لمبدأ الفعل المدني فقد قامت الوزارة بعمل العديد من الشراكات وتوقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية مثل:

- وزارة التنمية الاجتماعية.
 - مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط.
 - الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
 - مؤسسة التدريب المهني.
 - صندوق التنمية والتشغيل.
 - منظمة العمل الدولية.
 - مؤسسة الإسكان التعاونية الدولية (CHF).
- وتسهم هذه المؤسسات والمنظمات في تقديم العديد من الإسهامات التي تتعلق بالتدريب والتمويل، ومشاركة الوزارة بالمتابعات الميدانية للبرنامج، وكذلك التوعية وغيرها.

المجال السادس: ريادة البرنامج ونجاحه بوصفه أحد برامج التعليم غير النظامي

إن المستعرض للتجارب الدولية في مجال تنفيذ البرامج التعليمية للطلبة المتسربين وما تتضمنها من تطلعات ورؤى مستقبلية، والمتأمل الحضيف للتجربة الأردنية الريادية المتمثلة في "برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين"، يستشعر عناصر القوة فيه، ويدرك عوامل نجاحه والتي تمثل التطلعات والرؤى المستقبلية لتلك البرامج، والتي تتمثل بالتالي:

- الاختيار الناجح للمواد التعليمية والأساليب التدريسية المبني على التخطيط المسبق.

- استخدام أدوات البحث والملاحظة من خلال منهجية البحث السريع بالمشاركة، بهدف معرفة احتياجات الفئة المستهدفة و الظروف التي تعيشها بما في ذلك أسباب تسربها.
- تجهيز بيئة تعليمية محفزة للملتحقين بالبرنامج، وتوفير اللوازم التعليمية كافة فيها (أجهزة حاسوبية، برادي، موكيت، طاولات، كراسي مريحة... إلخ).
- تدريب المدرسين على طرق التدريس الحديثة، والاحتياجات الخاصة، وأساليب تعليم الفئة المستهدفة، ومبادئ علم النفس، تماشيًا مع الأدوار الحديثة للمعلم بوصفه مرشدًا وموجهًا.
- مرونة الجلسة الصفية والخطة الفصلية للنشاطات لتتماشى مع الظروف المختلفة للدارسين.
- التفاعل الشخصي الكبير بين المعلمين والدارسين.
- النظر للبرنامج محليًا على أنه ذو جودة عالية وقابل للمقارنة بالبرامج التعليمية الأخرى من قبل الدارسين والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي.
- تأكيد البرنامج الدعم الاجتماعي والترابط العاطفي للدارسين وذويهم من خلال إشراك ذويهم في مختلف أنشطة وفعاليات البرنامج.
- إكساب الدارسين الملتحقين في البرنامج أنماطًا سلوكية إيجابية من خلال أساليب التعلم بالقوة.
- بناء العلاقات البنّاءة والمؤثرة من خلال إشراك المؤسسات المحلية في تحسين حياة الطلبة المتسربين مثل (مركز التدريب المهني، وصندوق التنمية والتشغيل).
- تجسيد فكرة "الجهد التشاركي" من خلال تعاون وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب في تنفيذ البرنامج بخلاف بعض الدول؛ إذ يقتصر الجهد على وزارات التربية والتعليم فيها.
- التكاملية في الإجراءات؛ إذ يهدف البرنامج إلى توفير الفرص التعليمية للمتسربين كإجراء علاجي لمشكلة التسرب، ونقل أثر التدريب على منهجية البرنامج إلى داخل صفوف المدارس النظامية؛ للحيلولة دون تسرب الطلبة كإجراء وقائي.
- التجسيد الحقيقي لمبدأ "التعليم للجميع" من خلال استفادة الدارسين من مختلف البيئات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للبرنامج.
- تعزيز فكرة التعليم بوصفه استثمارًا مستقبليًا للدولة من خلال توفير الخدمات التعليمية للدارسين بصورة مجانية، لأنهم يُعدّون رأس المال الأثمن.
- مثال حي لتعزيز القيم الإنسانية المتمثلة بالتكافل الإنساني، ونصرة الإنسان لأخيه الإنسان، من خلال السماح للدارسين العرب من الجنسيات كافة الذين حالت ظروفهم دون مواصلة التعلم بالالتحاق بالبرنامج.

شركاء في بناء ودعم برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

أهم ما يميز البرنامج هو تعاون القطاع المدني والمنظمات إلى جانب وزارة التربية والتعليم في دعم البرنامج الذي يسعى إلى إيجاد الخطط العلاجية لمشكلة الطلبة المتسربين، ويأخذ هذا الدعم شكلين:

- **الدعم المادي:** ويتم من خلال تأثيث وتجهيز المراكز بالأثاث واللوازم والأجهزة التي تسهم في جعل البيئة الصفية جاذبة للدارسين، وكذلك دفع مكافآت العاملين والمشرفين على هذه المراكز، ودعم خطط الأنشطة التي تنفذها المراكز، إضافة إلى تمويل تنفيذ التدريبات اللازمة كافة للعاملين في المراكز.

- **الدعم الفني:** ويتم من خلال تنفيذ الأنشطة التربوية الهادفة للدارسين في المراكز، كالرحلات والمخيمات والاجتماعات والاحتفالات، وكذلك التدريبات للعاملين كافة في المراكز.

ويصنف الشركاء بحسب حجم ونوع الدعم إلى:

أولاً: شركاء مباشرون، وهم الشركاء الذين تم تعاونهم مع الوزارة مباشرة من خلال مذكرات التعاون، وهم:

- مؤسسة كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط (من العام ٢٠٠٣ حتى الآن)، وقد تعاونت مع الوزارة بدعم البرنامج الكامل مادياً وفنياً، وتعدّ من أكبر الشركاء لهذا البرنامج، وتدعم (٤٢) مركزاً.

- الصندوق الأردني الهاشمي (من العام ٢٠٠٨ حتى الآن)، وقد تعاونت مع الوزارة من خلال دعم البرنامج مادياً وفنياً، في المراكز التابعة للدعم الاجتماعي في سحاب وماركا الشمالية والمفرق.

- منظمة العمل الدولية من العام (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، وقد تعاونت مع الوزارة بدعم البرنامج الكامل مادياً وفنياً، لمركزين في سحاب والزرقاء، وكذلك في طباعة المواد القرائية للحاسوب واللغة العربية.

- اليونيسيف في العامين (٢٠١٢-٢٠١٣)، وقد تعاونت مع الوزارة من خلال دعم البرنامج مادياً في (١٢) مركزاً.

ثانياً: شركاء غير مباشرين، وهم الشركاء الذين دعموا البرنامج من خلال مؤسسة كويست سكوب، وتمثّل دعمهم بتمويل البرنامج، وهم:

- الاتحاد الأوروبي (UN) من العام (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ومن العام (٢٠١٣-٢٠١٦).

- منظمة ميرسي كورب من العام (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) من العام (٢٠٠٨-٢٠١٠).

- مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (CHF) من العام (٢٠٠٨-٢٠١٢).
- معهد المجتمع المفتوح للعام (٢٠٠٩).
- جامعة اكسفورد للعام (٢٠٠٩).
- اليونسيف في العامين (٢٠١٠-٢٠١١).
- اليونسكو في العامين (٢٠١١-٢٠١٢).
- مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية (Save the Children International) من العام (٢٠١١-٢٠١٤) من خلال الصندوق الأردني الهاشمي.

منجزات البرنامج

يمكن إبراز منجزات البرنامج بالتالي:

١. تشكيل لجان من وزارة التربية والتعليم والشركاء (لجنة عليا ولجنة فنية) للإشراف ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج.
٢. فتح مراكز للبرنامج بالتعاون مع الشركاء في مختلف المناطق التي ترتفع فيها نسب التسرب وفق الحاجة وتجهيزها وتأثيثها وفق متطلبات البرنامج.
٣. مأسسة البرنامج بوصفه أحد برامج التعليم غير النظامي، ولذلك فقد تم وضع أسس في منتصف العام ٢٠٠٧م، وتم تخصيص موازنة له في الوزارة.
٤. حشد الطلبة المتسربين والعاملين للالتحاق بهذا البرنامج وفق الأوقات التي تتناسب مع ظروفهم.
٥. اختيار المعلمين والمعلمات للتدريس في هذه المراكز وإحاقهم بدورات تدريبية متخصصة على منهجية البرنامج بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب، حيث تجاوز عدد المتدربين من معلمين ومنسقين ومشرفين الـ (٣٠٠) معلم ومنسق.
٦. تنفيذ العديد من النشاطات العلمية والثقافية والترفيهية للطلبة كالمخيمات الكشفية، والزيارات العلمية والرحلات الفصلية والمسرحيات والندوات والمحاضرات العلمية والثقافية، إضافة إلى احتفالات التخرج التي يراها مديرو التربية والتعليم في هذه المراكز.
٧. السماح للطلبة العرب ولاسيما الطلبة العراقيين بالالتحاق في البرنامج.
٨. تنفيذ البرنامج في أربعة مراكز لرعاية الأحداث للذكور والإناث في محافظات عمان وإربد والزرقاء بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك بهدف ترسيخ مفهوم الدفاع الاجتماعي بوصفه أولوية تعليمية.

التطلعات المستقبلية في تنفيذ البرنامج

١. التنسيق والتعاون بين الشركاء كافة في مجال الإعداد الفعال لفئة الأطفال المتسربين، بوصفهم مورداً بشرياً ثميناً، التوسع في تنفيذ البرنامج في محافظات المملكة الباقية، وتكثيف جهود الشركاء في هذا المجال.
٢. تحفيز الأطفال المتسربين على الالتحاق بالمراكز من خلال توفير الحوافز التشجيعية.
٣. تحقيق التكامل في المعارف التي تعطى للدارسين في المراكز، وتحقيق التوازن في الجوانب المعرفية والسلوكية، بهدف إعداد الشخصية المتوازنة والأمن الاجتماعي.
٤. تكثيف الجهود في مجال متابعة الخريجين من البرنامج، والتنسيق مع مؤسسة التدريب المهني ضمناً لاستدامة العمل.
٥. إجراء عمليات التقويم التكويني (المرحلي) للبرنامج واستثمار التغذية الراجعة في تحسين العمل.
٦. استثمار قصص النجاح في البرنامج (للخريجين والمدربين) في الحملات التوعوية والإعلامية.
٧. التركيز على بناء القدرات والتدريب المستمر للعاملين في المراكز.
٨. التكامل بين التعليمين النظامي وغير النظامي من خلال نقل مهارات التيسير إلى الغرف الصفية النظامية.